November 2007

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمـر العـام

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، 17–24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

بيان المدير العام لمناسبة الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام

السيد رئيس المؤتمر،

السيد الرئيس المستقل للمجلس،

أصحاب المعالي والسعادة،

سيداتي وسادتي،

إن وجود هذا العدد الكبير من المندوبين رفيعي المستوى، ومن بينهم العديد من الوزراء – الذين أرحب بهم بحرارة – لهو تأكيد لالتزامكم بمنظمة الأغذية والزراعة، إلا أنه يؤكد أيضا أهمية الموضوعات التي سيناقشها المؤتمر خلال الأيام المقبلة.

وأود الإعراب عن الترحيب بصفة خاصة بوفد الاتحاد الروسي الذي انضم إلى المنظمة في شهر أبريل/نيسان 2006 والذي يحضر المؤتمر لأول مرة بوصفه عضوا كامل العضوية. وأرحب أيضا بجمهورية الجبل الأسود وبإمارة أندورا اللذين أصبحا عضوين جديدين في المنظمة، كما أرحب بجزر فيرويه بوصفها عضوا منتسباً.

إن هذا المؤتمر هو أحد أهم المؤتمرات التي تعقدها المنظمة منذ إنشائها من 62 عاما. ولسوف تتخذون، في الأيام المقبلة، قرارات ستؤثر بصورة حاسمة على مستقبل المنظمة.

وستندرج هذه القرارات في سياق زراعي جديد على الصعيد العالمي. فالواقع، أن هاتين السنتين الأخيرتين قد سجلتا بداية عودة الزراعة إلى جدول الأعمال الدولي.

ولتقرير البنك الدولي لعام 2008 دلالته في هذا الخصوص. فهو مكرس، لأول مرة منذ ربع قرن من الزمان، لمكانة الزراعة في التنمية. ويعلن البنك الدولي أن: *عالم الزراعة قد شهد تحولات جذرية. وقد حان الوقت للعودة إلى اختصاص الزراعة بموقع مركزي في أعمال التنمية، نظرا للسياق المختلف للغاية الذي حددته الفرص والمشكلات التي ظهرت مؤخرا"*.

والزراعة تحتل من عملية التنمية موقع القلب، وهذا ما انفكت المنظمة تكرره على مسامع المجتمع الدولي منذ أعوام. ويسعدني أن أرى اليوم الاعتراف بصدق هذه الرسالة.

ويتزايد اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام بالأسباب والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلا أن اهتمامها يتزايد أيضا بالسلامة الصحية للأغذية، وبالأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. ويعبر هذا عن استعادة الوعي بمركز الزراعة في الاقتصاد العالمي وصحة السكان وأمن الدول.

وستكون الزراعة في قلب المسائل الأكثر حساسية التي ستواجهها الإنسانية في بداية القرن الحادي والعشرين. وسواء تعلق الأمر بتغير المناخ أو إمدادات الطاقة أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية أو تحركات السكان، فستكون الزراعة سببا للمشكلة وأحد عناصر حلها في الوقت ذاته.

إضافة إلى ذلك، سيكون من اللازم، في عام 2050، إطعام سكان العالم الذين سيبلغ عددهم 9 مليارات نسمة؛ أي بزيادة 50 في المائة على العدد الحالي لسكان العالم. وسيقتضي ذلك ثورة خضراء جديدة تكون قادرة على مضاعفة الإنتاج الغذائي خلال النصف الأول من هذا القرن.

لذلك، فقد اقترحت تنظيم مؤتمرين رفيعي المستوى في عام 2008، وهما مؤتمران يتيحان للمجتمع الدولي فرصة اتخاذ قرارات سياسية واستراتيجية بشأن هذه المسائل، على أساس معلومات علمية وتقنية من إعداد لجان للخبراء.

وبالنسبة لتغير المناخ، فإن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد بيّن بوضوح، في التقييم الذي نُشر هذا العام، أن تغير المناخ وظواهر قاسية ستؤثر بصفة خاصة على أشد الأقاليم فقرا في العالم والإعصار الذي ضرب للتوّ بنغلاديش موقعاً آلاف الضحايا ما هو وللأسف سوى مثال مؤسف عن ذلك واسمحوا لي أن أعبر، نيابة عنكم جميعا، لممثلي بنغلاديش عن دعمنا وتعاطفنا العميق معهم (دقيقة صمت)..

وبفعل هذه التغيرات المناخية من الممكن لغلة المحاصيل البعلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، أن تهبط إلى النصف بحلول عام 2020. وستوقف تخفيف وطأة هذا التأثير على اختيار أصناف أكثر مقاومة وعلى الاستثمار في الري، ومنشآت التخزين، والنقل، والاتصالات. وسيكون إنشاء بيئة من السياسات المواتية لزيادة العدالة في التجارة الدولية أمرا أساسيا في هذا الصدد.

أما فيما يخص الطاقة البيولوجية، فينبغي الوعي بما ينطوي عليه تحويل المحاصيل الغذائية إلى وقود من مخاطر بالنسبة للأمن الغذائي. لكن يجب أيضا تقييم الفرص الجديدة التي تتيحها الطاقة البيولوجية بالنسبة للمزارعين في مجال تحقيق الدخل. ويجب أن تقوم السياسات والخيارات الاستراتيجية في هذا الميدان على تحليل الميزان الزراعي للبلدان المعنية ومدى ما يتوافر لها من أراض ومياه.

وينبغي للمؤتمر رفيع المستوى المعني بتغير المناخ وتطوير الطاقة البيولوجية بأنواعها أن يمكِّن من إعداد ميثاق دولي للطاقة البيولوجية بقصد إيلاء الرعاية بصورة متآونة لمقتضيات الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، وحماية البيئة، إضافة إلى ضرورة تخصيص نصيب كبير من فوائد هذه السوق سريعة النمو لأشد السكان فقرا.

وسيتيح هذا المؤتمر أيضا الفرصة للتفكير بمزيد من العمق في الصلات بين تغير المناخ والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود. فآثار الاحترار المناخي، فضلا عن زيادة انتقال الأفراد والحيوانات والسلع نتيجة للعولمة، تيسر زيادة الانتشار الجغرافي للفيروسات التي تمثل تهديدا إضافيا لصحة الإنسان.

وخلال السنوات الأخيرة، اضطلعت المنظمة بالفعل، بالتشارك مع المنظمة الدولية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية، بدور بارز في مكافحة أنفلونزا الطيور، وهي أحد الأمراض الأشد فظاعة وفتكا التي شهدناها في العقود الأخيرة. وقد أصابت، منذ عام 2003، ستين بلدا وملايين الطيور. وبفضل المساعدة التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة تمكن 130 بلدا من اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة. وقد حشدت المنظمة أكثر من 150 مليون دولار لمكافحة هذه الجائحة الحيوانية التي لم تتحول، حتى الآن، إلى الجائحة البشرية التي كنا نخشاها. إلا أنه لا ينبغي مع ذلك تخفيف الحذر. فالتهديد مازال حقيقيا وهو يقتضي زيادة اليقظة ومواصلة بذل الجهود. لذلك، أنشأت المنظمة، في روما، مركزا لإدارة الأزمات يقوم بالتدخل على الفور في حالة ظهور أمراض حيوانية ونباتية أو نشأة مشكلات غذائية الأصل.

وينبغي لمنظمةٍ كمنظمة الأغذية والزراعة ألا تكتفي بالقدرة على التصدي الفوري، وإنما يجب أن تكون لها أيضا رؤية استباقية واستشرافية؛ وتعمل على أساس معرفة وتحليل ظواهر محتملة إلى حد ما أو غير معروفة جيدا، أو على أساس ظواهر أخرى معروفة بصورة أفضل لكنها ستؤثر جميعها على مستقبل الأمن الغذائي للإنسانية، مثل النمو السكاني، أو التقدم التكنولوجي، أو دينامية النظم الإيكولوجية، أو القوانين الاقتصادية للسوق، أو تلاقي العلاقات

الإنسانية في سعيها إلى الغايات الأخلاقية. وهي كلها موضوعات تدخل في حوار أوسع نطاقا بشأن موضوع "كيف يمكن توفير الغذائي للعالم في 2050 ؟"، وهو موضوع المؤتمر رفيع المستوى الثاني الذي أقترح تنظيمه في خريف 2008.

وسوف يشمل هذا المؤتمر إدن الاتجاهات الكبرى التي نشاهدها بالفعل وهي: التطور السكاني بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، والتوزع المكاني للسكان مع نشأة المدن الضخمة، وهو توزع يرتبط بالتوسع السريع للمناطق الحضرية، وانتقال السكان وهجرتهم بكميات ضخمة نتيجة لفروق غير محتملة بين الدخول، والهياكل الجديدة للإنتاج والصناعات التحويلية والتسويق، والأسواق الدولية المتزايدة التكامل أفقيا ورأسيا.

ومن البديهي أن ثمة مسائل مهمة أخرى تحتاج إلى أن توليها المنظمة عناية خاصة وأن تطور نفسها لمواجهتها. وهكذا، فإنه ينبغي زيادة المساعدات التنموية العامة تبعا لتعهدات Monterrey ولمختلف اجتماعات القمة لمجموعة الـ 8. كما أن المشهد المالي يتحول بعمق مع ظهور أساليب جديدة للتمويل ومصادر جديدة للاستثمار في القطاع الخاص ومساعدة المجتمع المدني. كذلك فإن ظهور الاتحادات الاقتصادية الإقليمية وإعادة توجيه أولويات جهات التمويل الثنائي والمؤسسات متعددة الأطراف للتمويل التنموي تستدعي أيضا تعديلات استراتيجية من جانب المنظمة فضلا عن تعديلها لدورها داخل منظومة الأمم المتحدة، التي تجتاز هي نفسها عملية للإصلاح، وذلك حتى تتمكن المنظمة من الوفاء على أكمل وجه بالمهمة المنوطة بها والإسهام بصورة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلينا إذن أن نمكن المنظمة من مواجهة هذه التحديات حتى تكون في مستوى التوقعات والنتائج المنشودة.

ولقد حددتم مسبقا بالفعل، إبان الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر المعقودة في 2005 والدورة الحادية والثلاثين بعد المائة للمجلس المعقودة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006، بعض التغييرات الضرورية. وقد أقيم هيكل تنظيمي جديد للمنظمة اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2007. واقترنت إعادة تنظيم المقر هذه بعملية لا مركزية شهدت إنشاء مكاتب إقليمية فرعية في أفريقيا وأمريكا الوسطى وآسيا الوسطى، ونقل المكتب الإقليمي لأوروبا إلى بودابست، وافتتاح مكتب خدمات مشتركة للمنظمة له ثلاثة فروع تقع في بودابست وسنتياغو وبانكوك، وهو مكتب سيتيح تحقيق مكاسب في الإنتاجية تعادل قيمتها زهاء 8 ملايين دولار أمريكي في كل فترة مالية.

وتستجيب هذه التطورات لاحتياجات منظمة أكثر كفاءة وتواجدا في الميدان، منظمة قريبة من السكان الذين عليها مساعدتهم. لكنها تعبر أيضا عن ضرورة التمتع بقدرة على إجراء الدراسات العلمية للموضوعات المتعلقة بالمسائل الزراعية والغذائية الكبرى، وهي دراسات لا غنى عنها للمناقشات الدولية الكبرى التي تدخل فيها الدول الأعضاء في المنظمة تحقيقا للتنمية المستدامة.

وهكذا، فإن للمنظمة اليوم حضورا أكبر يرمي إلى ضمان حماية التنوع البيولوجي والقيام بدور بارز في هذه المجالات بالاعتماد على معاهدة حماية الموارد الوراثية النباتية التي صادق عليها، حتى الآن، 116 بلدا، وخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، التي اعتمدتها 109 بلدان في إنترلاكن في سبتمبر/أيلول الماضي.

ومن الأمثلة الأخرى لحضور المنظمة بالنسبة للملفات الأكثر حساسية ذلك العمل الذي تقوم به لصالح الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. فلأول مرة في تاريخ الإنسانية، يزيد عدد سكان المدن اليوم على عدد سكان الريف. وسوف يتم، بحلول عام 2050، إنشاء 150 مدينة جديدة من حجم مدينة نيويورك. لذلك فقد وضعت المنظمة بالفعل برنامجا طموحا لتموين المدن يرمي إلى تمكين سكان المدن الفقراء من إنتاج غذائهم بأنفسهم، خاصة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وأخيرا، فإن برنامج التعاون التقني للمنظمة، الذي مازال يمثل الآلية المحددة لتقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى الدول الأعضاء، قد أنجز في الفترة 2006–2007 مشروعات بلغت قيمتها، في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول، 46 مليون دولار أمريكي. ووفقا للإصلاح الذي أوصى به المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2005، تقوم المكاتب اللامركزية الآن بدور مهم في إدارة موارد برنامج التعاون التقني، كما أنه يحق للممثلين الميدانيين للمنظمة إقرار مشروعات لبرنامج التعاون التقني في حدود 000 200 دولار أمريكي في كل فترة مالية.

السيد رئيس المؤتمر،
السيد الرئيس المستقل للمجلس،
أصحاب المعالي والسعادة،
سيداتي وسادتي،

لقد تغيرت المنظمة خلال هاتين السنتين الأخيرتين وسوف نستفيد الآن من هذا التطور. إلا أنه يجب على المنظمة أن تضاعف جهودها، في مواجهة جميع التحديات الجديدة التي عليها التصدي لها للقضاء على الجوع في العالم. ويتيح تقرير التقييم الخارجي المستقل للمنظمة فرصة كبرى في هذا الصدد. فهو أساس للعمل ينبغي أن يتيح للدول الأعضاء اتخاذ القرارات المتناسبة مع النتائج المنشودة.

ولقد عمل فريق التقييم لمدة 18 شهرا من أجل إعداد وثيقة من 583 صفحة تتضمن 109 توصيات و300 تدبير ملموس.

وهو يوصي الدول الأعضاء والأمانة بالشروع في برنامج مهم للإصلاح وزيادة الميزانية حتى تتاح للمنظمة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج. فالأمر يتعلق في الواقع بعملية للإصلاح مع النمو ("reform with growth").

ووفقا للتقرير *"لا تزال المنظمة تضطلع بأدوار وتقدم طائفة من السلع والخدمات الأساسية لا تقوى عليها أية منظمة أخرى. وثمة تحديات تظهر باستمرار لا تستطيع أن تتصدى لها بشرعية ونفوذ سوى منظمة عالمية لها اختصاصات منظمة الأغذية والزراعية وخبراتها".*

وفي مقطع آخر يلاحظ التقرير أنه إذا ما أنجزت الخطوات المقترحة والتوصيات المقدمة في التقرير فإنه يمكن للمنظمة أن تحدد معيار الامتياز الجديد للمنظمات المتعددة الأطراف.

وتتعلق انتقادات معينة من تلك التي يوجهها التقييم الخارجي المستقل – وهي انتقادات متوقعة تماما من وثيقة لها هذا الطابع – بمشكلات هيكلية وتنظيمية مشتركة في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

وترجع انتقادات أخرى إلى سياسة النمو الصفري التي طبقتها بلدان معينة على منظومة الأمم المتحدة والبرنامج العادي خلال الفترات المالية السبع الماضية. فقد انخفضت الميزانية العادية بنسبة 22 في المائة بالقيمة الحقيقية خلال الفترة 1994–1995 والفترة 2006–2007. وفي الوقت ذاته توقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أداء وظيفته الأصلية كآلية تمويل رئيسية للتعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة. وهبطت حصته في الموارد الخارجة عن ميزانية المنظمة من 31.3 في المائة في الفترة 1994–1995 إلى 2.5 في المائة في الفترة 2004–2005. وقد اضطرت هذه الحالة المنظمة إلى إلغاء 686 1 وظيفة فيما بين 1994 و2005. ولا جدال في أن هذه التخفيضات في عدد الموظفين أثرت على معنويات موظفي المنظمة.

غير أني أود إبراز أن التمويل الخارج عن الميزانية، وهو طوعي بطبيعته، قد وصل إلى مستوى قياسي بلغ مليار دولار خلال الفترة المالية الحالية. لذلك فإني أود الإعراب عن العرفان للدول الأعضاء التي تعهد إلى المنظمة بمبالغ أكثر فأكثر ارتفاعا من خلال حسابات الأمانة. وتعبر زيادة المساهمات الطوعية عن الثقة التي توليها الجهات المانحة للمنظمة. إلا أن عدم كفاية موارد البرنامج العادي تحول دون الدعم المستدام لقدرات المنظمة على العمل.

وقدمت الإدارة، في استجابتها المبدئية على تقرير التقييم التي أعدتها بعد مشاورات عديدة مع الموظفين في المقر والمكاتب اللامركزية، إشارة إيجابية واضحة على التزامها على الاستجابة بعناية وأمانة لجميع توصيات التقوير التي ستقرها الأجهزة الرئاسية. وترى الإدارة أنها فرصة مواتية للمنظمة أن تكون أول مؤسسة للأمم المتحدة تتمكن من إجراء مناقشة استراتيجية لمستقبلها في الوقت الذي تبدأ فيه، في الجمعية العامة في نيويورك، عملية التفاوض الدولية الحكومية بشأن الخلاصات التي انتهى إليها "الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة؛ الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة". وأتمنى بالطبع أن نتمكن من المحافظة على توازن التوصيات المقدمة في تقرير التقييم عن طريق التمكين من تنفيذ الإصلاحات المقترحة بالإمكانيات المالية المناظرة لها.

وقد انتهى إعداد وثيقة برنامج العمل والميزانية، التي سيناقشها المؤتمر، قبل نشر تقرير التقييم الخارجي المستقل، وهي تقدم، بناء على طلب المجلس في دورة يونيو/حزيران، معلومات تكميلية بشأن "ميزانية الإدامة" وفقا للأولويات التي اعترف الأعضاء بها وعبروا عنها.

وعلى المستوى المالي تأخذ الميزانية في الحسبان الزيادات المتوقعة في التكاليف، فضلا عن الاحتياجات التكميلية اللازمة للاحتفاظ بالقوة الشرائية لبرامج المنظمة في نفس مستواها في الفترة 2006–2007. أما الاقتراحات المقدمة لمواجهة الحاجة إلى كفالة التوازن لمالية المنظمة وخزانتها واحتياطياتها، فهي متواضعة للغاية تبعا لتوصيات لجان المجلس.

والحقيقة أن وثيقة برنامج العمل والميزانية تركز بصفة خاصة على الأعمال المنظورة في أربعة مجالات متعددة التخصصات رئيسية: تبادل المعارف، وتنمية القدرات، وتغير المناخ، والطاقة البيولوجية. وهي ترسي الأساس أيضا "لنموذج أكثر تكاملا" لعرض موارد البرنامج العادي والأموال الخارجة عن الميزانية، بحسب ما طلبتم.

وتتضمن ميزانية الإدامة مخصصات – محتسبة على أساس نفس سعر الصرف المستخدم في الميزانية – لمواجهة زيادة في التكاليف تبلغ 101.4 مليون دولار أمريكي واحتياجات تكميلية بقيمة 18.7 مليون دولار كانت قد أبلغت للأعضاء أو كانت قد أقرت من أجل مجالات تنفيذية في 2008–2009. وهي تتعلق بصفة خاصة بالاستثمارات الضرورية كتلك اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتكاليف الانتقالية للإصلاحات المعتمدة بالفعل، وإدخال اللغة الروسية تدريجيا كلغة من لغات المنظمة. وتقترح الميزانية، على أساس توجيهات المجلس، مبلغا تكميليا أدنى قيمته 37.3 مليون دولار أمريكي، أدرج مبدئيا، لتحسين التوازن المالي للمنظمة.

ومن شأن اعتماد ميزانية الإدامة للفترة المالية المقبلة أن يمكن المنظمة من التحول من النمو السلبي إلى النمو الصفري بالقيمة الحقيقية. وبعد ذلك، وكما يوضح التقييم الخارجي المستقل، فإن إرادة التغيير لدى أصحاب الشأن يجب أن تقترن بضرورة دعم التغيير بالموارد الملائمة وهذا هو الأساس الذي يجب أن يقوم عليه إعداد خطة العمل الفورية. ويجب أن تبدأ هذه العملية مع المناقشات التي تدور في اللجنة المكلفة بالإعداد للدورة الاستثنائية التي يعقدها المؤتمر في عام 2008.

بيد أن التقييم الخارجي المستقل يقترح من الآن أن يدعو المؤتمر الأعضاء إلى بذل جهد على مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية لمواصلة الإصلاحات في إطار خطة العمل الفورية وتحديد أساليب هذه الإصلاحات وجدولها الزمني. وإذا أمكننا، عن طريق خطة العمل الفورية هذه، أن نرفع على وجه السرعة مستوى الثقة بين الأمانة والدول الأعضاء، فمن البديهي أني أؤيد ذلك. وانطلاقا من واجبي الذي يقضي بتأحين تمثيل جغرافي متكافئ لموظفي المنظمة، ضمن الشروط التي حددها المؤتمر العام سنة 2003، أتمنى على الدول الأعضاء أن توضح هذه المسألة جيدا من أجل تبديد أي شكوك حول آليات التنفيذ.

وأود في الختام، أن أعيد إلى الأذهان ما أكده التقييم الخارجي المستقل من أنه "لو قدر للمنظمة أن تختفي فسيلزم إعادة إنشائها إلى حد بعيد".

وإني أعتقد، مثلكم، أنه لا يمكن تعويض مؤسستنا خاصة في الوقت الذي علينا التصدي فيه للتحديات الجديدة للأمن الغذائي.

ويشير البنك الدولي في تقريره لعام 2008، إلى *الزراعة الجديدة*. وأرجو، من جانبي، أن تتواكب نشأة هذه الزراعة *الجديدة* مع المنظمة الجديدة للأغذية والزراعة. وهذا يقتضي منا القدرة على الإبداع والتفاني والعزم والثقة المتبادلة والعمل بلا كلل. ولكم أن تثقوا في التزامي الشخصي والتزام موظفي المنظمة بالسير في درب التجديد هذا.

شكرا على حسن إصغائكم.